مجلة جامعة بابل / العلوم الإدارية والاقتصادية / المجلد ... / العدد ... ...

العولمة وهم جغرافي والدول النامية ضحيتها

يوسف حجيم الطائي هاشم فوزي العبادي

كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الكوفة

المقدّمة

أصبحت ظاهرة العولمة واحدة ضمن المشاكل المعقدة التي تواجه عالمنا المعاصر، إذ هناك مشاكل خطيرة جداً مثل الجوع، الانتهاكات الإنسانية، والإرهاب. وتقدر ما تطرح هذه الظاهرة حملة من التحديات للبلدان النامية، فإنّها تطرح في نفس الوقت أفكاراً وحلولاً لعدد كبير من المشاكل التي يعاني منها هذه البلدان، وإنّ أهمّ ما يميّز اقتصاديات البلدان النامية كونها اقتصاديات وحيدة الجانب وتعاني من مختلف قيود الإنتاج وانخفاض الإنتاجية وكثرة المديونية، ممّا يؤدي إلى وجود اختلالات هيكلية كبيرة، وأعاق بشكل كبير تحقيق التنمية التي كانت تنشدها جميع هذه الدول. وعلى هذا الأساس فقد سادت وجهتا نظر حول كيفية التعامل مع العولمة، فإحداها ترى أنّ العولمة قد حملت معها تحديات خطيرة، ليس على الجانب الاقتصادي فحسب، وإنّما على الجانب الحضاري (الثقافي والسياسي والعلمي... الخ)، وبالتالي وجب على الدول النامية أن تكون على درجة عالية من الحذر في التعامل مع العولمة لأنّها تشكّل امتداداً لسياسات التبعية والهيمنة. في حين ترى وجهة النظر الأخرى أنّ العولمة هي ظاهرة حتمية ومفروضة في العلاقات الدولية، ولابدّ من التكيّف معها والاستجابة لها، بل الاستفادة منها. ويرى أصحاب هذه النظرة بأنّه لا يمكن تحقيق التنمية والتقدّم ما لم يتمّ الاستفادة من العولمة، لأنّها ستشكّل المنطق الطبيعي لتحقيق التقدّم والازدهار في القرن القادم.

وأمام هذين الخيارين، ومن أجل تحديد موقف موضوعي من تبنّي أحدهما، لابدّ من معرفة البواعث والدوافع التي جعلت من تبنّي فكرة العولمة والترويج لها بالشكل الواسع الذي نحن نعيشه، والذي وضعنا فيه أمام خيارات في غاية التعقيد، وخاصة بالنسبة لبلدان العالم الثالث التي تفتقد أكثرها إلى الوضوح الفكري والذي يساعدها على فرز ما هو في مصلحتها وما هو ضدّ مصلحتها... ومن حقّ بلدان العالم الثالث أن تسأل ذاتها أسئلة مشروعة... هل العولمة التي تتبنّاها الولايات المتحدة الأمريكية وتروّج لها وتضع لها البلدان للتطبيق تحقق السعادة والرفاه للإنسانية؟ وهل تعمل على توزيع الثروة بشكل متكافئ بين الدول والشعوب؟ وهل هي صادقة في تبنّي حقوق الإنسان وتوسيع قاعدة الديمقراطية كما ينبغي وكما تتفاعل كل شعوب العالم لتحقيقها؟ فإذا كانت بواعث العولمة الحقيقية هكذا، فنحن مع العولمة. ولنسأل أنفسنا مرّة أخرى، هل العولمة سوف تقضي على الفقر والجوع والحرمان والمرض والأميّة والجهل وتمحي الفوارق الطبقية وتقضي على الظلم والطغيان الذي تمارسه دول الشمال ضد دول الجنوب ؟ وكل المشاكل التي تعاني منها شعوب دول الجنوب؟ فإذا كانت كذلك، فنحن مع العولمة. أم إنّ العولمة هي تكييف فكري لمزيد من نهب ثروات الشعوب واستعبادهم واستغلالهم أبشع استغلال وتحقيق كولونياليه جديدة؟

وكما هو معروف لدى الجميع، إنّ النظام الرأسمالي ذو طبيعة استغلالية، وهو مبني أساساً على الاستغلال، ويعمل على تحقيق تعاظم الأرباح بكل الوسائل المتاحة له. وتأسيساً على ما تقدّم يجب على الدول النامية – قبل أن تحدّد اختيارها – أن تضع نُصب عينيها كلّ هذه التساؤلات كي تصل إلى الحقيقة الموضوعية والبواعث الحقيقية لترويج فكرة العولمة.

منهجية البحث

أولاً: أهمية البحث

في بحثنا هذا سوف نسلط الضوء على الدور المهم للعولمة وآثارها في الدول النامية التاريخي للعولمة منطلقين من كون العولمة هي نتاج لعملية التطور التاريخي للنظام الرأسمالي ولكونها ولدت في رحم النظام الرأسمالي فهي تحمل كل تناقضاته، وان الأزمات التي يعاني منها النظام الرأسمالي هي نفسها التي يعاني منها العولمة باعتبارها أعلى مراحل الإمبريالية، وإذا كانت الدول التي ناضلت من أجل نيل استقلالها والانفراد بقرارها السياسي قد عانت من نير الاستعمار فسوف تعاني من جديد من هيمنة الدول الرأسمالية وذلك من خلال العولمة بآليات تخترق الحدود عبر الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات ورأس مال معولم وشركات تسويق معولمة ومنظمات دولية كصندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بغطاء الأمم المتحدة والشرعية الدولية تنقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص للدول النامية وتلغي سيادة الدولة القومية والوطنية وتقذف برفاهية الشعوب وتطمئنها بمستقبل مليء بالأحلام ما عاد الواقع مقتنعاً به.

وبصح القول بأن أية ظاهرة اقتصادية أو علمية أو ثقافية، لابد أن تكون لها أسبابها وامتداداتها ومن ثم نتائجها، فالعولمة كظاهرة نظر لها كي تكون أيديولوجية للقرن الحادي والعشرين، لابد أن تكون هي الأخرى لها امتداداتها وأسبابها ومبررات ظهورها. لذا جاءت أهمية هذه الدراسة لتوضيح الآتي:

١- معرفة الدور الذي تلعبه العولمة في اقتصاديات الدول النامية.

٢- أين ستكون الدول النامية في هذا النظام العالمي الجديد وخاصة بعد الهيمنة الرأسمالية للدول الإمبريالية.

٣- في ظل الوضع الاقتصادي والسياسي للدول النامية، ما هي افرازات العولمة على هذه الدول اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

٤- تقديم جانب نظري يستفاد منه الباحثين في كشف زيف العولمة وقناعها الزائل للدول النامية. واستخدام هذه الدول كجسور للوصول إلى الغايات.

ثانياً: مشكلة البحث

إن الدول النامية لا يمكن أن تستجيب للعولمة التي تتطلّب مستويات فائقة من التطور والقدرة والكفاءة، والتي تفتقدها هذه البلدان. ففي ظلّ العولمة سوف تخضع الاقتصادات النامية إلى عملية التفكك والاختراق. ومن أبرز وسائل الاختراق القنوات الفضائية والإلكترونيات والحواسيب والانترنيت ووسائل الاقتصاد الجديد والعلوم الفيزيائية والجينية والبيئية والطبيعية والاجتماعية وأدوات التغيير المستقبلية، والتعديلات الاقتصادية والثورة الموسوعية والمعلوماتية، كلّها تمثّل وسائل اختراق العالم والسيطرة عليه. والدول النامية معرّضة أكثر من غيرها للاختراق بسبب كونها تعاني من عدّة مؤشرات ضعف، لذا تكمن مشكلة البحث في الآتي:

١- ما هو موقف شعوب الدول النامية من العولمة؟

٢- ما هو الامتداد الجغرافي للعولمة؟

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث إلى أنّ مواجهة العولمة أصبحت أمراً ضـــرورياً، خاصـــة بعـــد أن انكشـــف زيـــف الشعارات التي رفعتها، من بينها حقوق الإنسان، ورفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل وتطوير الصحة والتعليم ومشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومحاربة الفقر والجوع والحرمان والبؤس الذي تعاني منه الكثير من شعوب العالم. وبعد أن تبيّن أنّ الدول الرأسمالية لا تهدف إلاّ إلى الحفاظ على مستوى رفاه أفرادها على حساب رفاه شعوب العالم. وما الشعارات التي رفعتها إلاّ بمثابة تمويه وتزييف وإخفاء لأهدافها الشريرة المتمثلة بالهيمنة على القدرات المادية والبشرية لشعوب العالم.

لذا تهدف دراستنا إلى تحقيق الآتي:

١- توضيح كيفية خضوع الدول النامية لهيمنة المؤسسات الاقتصادية المالية للعولمة، مثـــل صـــندوق النقـــد الدولي والبنك الدولي.

٢- فسح المجال للاستثمارات الدولية التي تعمل على تدويل وحدات الاقتصاد الوطني.

٣- معرفة إختلال الهيكل المؤسسي لاقتصادات الدول النامية.

٤- إنّ أكثر الآثار السلبية التي من الممكن أن تنجم عن العولمة إنّما تكون في القطاع الزراعي.

٥- عدم التيقّن من قدرة البلدان النامية للتحول إلى اللبرالية وسيادة مزايا السوق، وبـــذلك نـــرى أن البلـــدان النامية سيكون نصيبها التهميش في ظل العولمة بسبب فقدانها أهمّيتها الإستراتيجية التي كانت موجـــودة إبّان الحرب الباردة.

رابعاً: فرضية البحث:

وفقاً لفرضية البحث سيتم التعامل مع الدول النامية من قبل دول الشمال كأسواق مستهلكة لمنتجاتهـــا وبلـــدان مصدّرة لمواردها المالية والبشرية وبأسعار منخفضة إلى دول الشمال، وستكون هذه الـــدول النامیـــة ســـوق مناسب جداً للاستثمارات الأجنبية وتصدير رؤوس الأموال إليها من قبل دول الشمال وشركاتها العملاقة.

المبحث الأول

المدخل في دراسة العولمة

أولاً – ما هي العولمة:

الكلمة العربية مشتقّة من كلمة (عالم) وهي ترجمة للتعبير الفرنسي (mondialisation) الذي هـــو ترجمة للتعبير الإنكليزي (globalization) بتصرّف. والتعبير الإنكليزي يمكن أن يوحي بترجمات أخـــرى، مثل شمولية، وهو تعبير لم يستعمل طبعاً، ولكنّه أقرب إلى المعنى المقصود بالكلمة الإنكليزية، لغـــة المنشـــأ للظاهرة التي نحن بصددها. وقد ذهب أحد الاقتصاديين اليساريين المصريين إلى حد اختراع ترجمة للتعبيـــر بكلمة كوكبية من كوكب، وهو – على الأغلب – ينطلق من كلمة (globe) بالإنكليزية، التي اشتقت منها صفة (global) – شمولي أو كوني – تعني أيضاً الكرة الأرضية، الكوكب الذي نعيش عليه. عموماً تُرجمـــت الآن كلمة العولمة، مع أنّ هذه الظاهرة المقصودة بالكلمة، انطلقت من بلدين ناطقين بالإنكليزية، همـــا: الولايـــات المتحدة وبريطانيا. ويمكن اختزال تعريف العولمة بالانطلاق من العملية التاريخية التي تتجســـد فـــي العقـــود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، عن سعي البلدان الرأسمالية المتطوّرة، وفي المقدمة الولايات المتحدة، إلى كسر الحواجز أمام حركة رساميلها واستثماراتها وسلعها في أنحاء العالم بهدف تحقيق أرباح أعلى لشـــركاتها الكبرى، التي غدت في هذه الحقبة، شركات عملاقة، متعدّية للحدود ومتعدّدة الجنسيات (من حيـــث الشـــراكة ومواقع التواجد)، ولكنها محافظة في الغالب، على ارتباطها بمركزها الرئيسي، الذي هو – في الغالب – إمّـــا

الولايات المتحدة، أو بعض بلدان أوربا الغربية والجنوبية أو اليابان وكندا، وعدد قليل آخر من البلدان التي تنامى دورها الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة (كوريا الجنوبية، البرازيل،... الخ)[1]، دون أن يعني ذلك خروجها من تناقضات وسمات ضعف العالم الثالث، الذي كانت أو لازالت، جزءاً منه. وترافق هذا السعي لاكتساح الحواجز وإزالتها من أمام الرأسمال الدولي مع السياسة الاقتصادية الجديدة، التي طرحت مسوغاتها بقوة في سبعينيات القرن العشرين، إنطلاقاً من أفكار فيلسوف اقتصادي من جامعة شيكاغو اسمه فردريك فون هايك، وعدد من تلامذته، وأبرزهم الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، وهي السياسة التي عُرفت باسم النيوليبرالية أو الليبرالية الجديدة (الليبرالية على الصعيد الاقتصادي طبعاً، وليس السياسي، فالمقصد الليبرالي في المجال السياسي، في الولايات المتحدة، لها مفهوم مختلف، وإلى حد متعاكس وهو أقرب إلى تعبير يساري أو يسار الوسط في أوربا). تدعو هذه المدرسة إلى استبدال السياسات الاقتصادية الرأسمالية التي سادت في العقود الثلاثة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية (لعام ١٩٤٥)، وهي سياسات مرتكزة إلى نظريات الاقتصاد البريطاني جون ميناردكينز، وعُرفت لذلك بالكينزية، وتدعو إلى رفع مستوى معيشة الطبقات الأدنى في المجتمعات الرأسمالية وتوفير ضمانات اجتماعية واسعة، بما يشجع على سياسة الاستهلاك وتخفيف حدة التفاوتات والتناقضات الطبقية وإعادة الحياة للاقتصاديات المدمرة في أوروبا واليابان بعد الحرب، من جهة، وبما يحاصره من جهة أخرى، دعوات القوى اليسارية (والأحزاب الشيوعية، خاصة في أوروبا الغربية، التي خرج بعضها منتصراً بنفوذ وشعبية كبيرين، وهو حال الحزبيين الشيوعيين في كل من فرنسا وإيطاليا) وإشعاع الإتحاد السوفيتي السابق ونظامه القائم على أساس الضمانات الاجتماعية والاقتصادية لكافة المواطنين، بعد أن خرج هذا البلد مزهواً بمشاركته الرئيسية في هزيمة النازية وكسر هجمتها الرهيبة في أنحاء أوروبا في المعركة المصيرية الأولى التي غيرت كل مسار الحرب، والتي جرت في مطلع العام ١٩٤٣ حول مدينة ستالينغراد (حالياً فولغاغراد في روسيا الجنوبية، شمال غرب بحر قزوين). والسياسات الاقتصادية الكينزية، التي كانت الولايات المتحدة قد استندت إليها للنهوض بالبلاد من الأزمة الاقتصادية الكبرى (١٩٢٩ - ١٩٣٢) بعد انتخاب الرئيس الديمقراطي فرانكلين روزفلت، هذه السياسات حققت نتائج كبيرة، لاحقاً في إنهاض أوروبا واليابان، بدعم مالي وصناعي كبير من الولايات المتحدة (خطة مارشال في أوروبا، ومعاهدة سان فرانسيسكو مع اليابان) وحققت إنجازات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك وخاصة الاقتصادي الدولتين الرئيسيتين المهزومتين في الحرب، ألمانيا واليابان. وكان هدف الأميركيين من دعم هذا الإنهاض تحويل أنظار سكان هذه البلدان نحو الاشتراكية والشيوعية. نقطة تحول، ولكن الإقتصاد الأميركي نفسه بدأ يعاني من ظواهر سلبية، في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات بالرغم من بقائه مدفوعاً، وبمسافة، من حيث حجم ناتجه القومي الإجمالي، على بلدان العالم الأخرى. وزاد من تفاقم هذه الظواهر، وخاصة العجز الكبير في ميزانية الدولة والمديونية الهائلة التي تراكمت عليها، الحرب الخاسرة التي خاضتها أميركا في فيتنام طوال الستينيات ومطلع السبعينيات. ومع تدني معدلات الربح لدى الشركات الأميركية الكبرى، بدأت أفكار الليبرالية الجديدة تنتعش، وأخذت الإدارة الاميركية جملة من الإجراءات التعسفية على الصعيد الإقتصادي والنقدي حولت عملياً جزءاً كبيراً من عبء أزمتها على بلدان العالم الأخرى، وخاصة - وللمفارقة - بلدان أوربا الغربية واليابان، التي نهضت بسرعة هائلة، وبدأت تشكل مصدر منافسة تجارية حقيقية للولايات المتحدة. ففي العام ١٩٧٣، اتخذت واشنطن، بشكل منفرد، قراراً بوقف العمل بنظام معدلات الصرف المحددة للعملات، وفقاً لاتفاقات بريتون وودز للعام ١٩٤٤، التي نظمت العلاقات الاقتصادية ما بعد الحرب. وجعلت الدولار الأميركي مقياساً ومرجعاً للعملات الأخرى. وكانت إدارة ريتشارد نيكسون قد اتخذت،

في مطلع السبعينيات قراراً أحادي الجانب بوقف قابلية مبادلة الدولار بالذهب، حيث كان بإمكان أية دولة، قبل ذلك، أن تطلب من واشنطن مبادلة الدولارات التي لديها بالذهب الموجود في المستودعات الأمريكية. وفي حال بقي هذا النظام النقدي قائماً، لكان على واشنطن أن تسدد ديونها الهائلة (مئات المليارات من الدولارات)، مثلها مثل أية دولة مدينة من دول العالم الثالث، التي تشكّل الديون واستحقاقاتها عبئاً كبيراً ومصدر افتقار متزايد لها. ورغم هذه الإجراءات الأمريكية أحادية الجانب، بقي الدولار هو العملة الاحتياطية الوحيدة، وتمكّنت واشنطن من تصدير مشكلاتها الاقتصادية والنقدية، عملياً إلى بلدان العالم الأخرى، التي بقيت تتعامل بالدولار كعملة رئيسية ومرجعية. في العام ١٩٧٩، انتصرت مارغريت تاتشر، على رأس حزب المحافظين في بريطانيا، في الانتخابات النيابية، وبدأت بتطبيق سياسات الليبرالية الجديدة، بالدعوة إلى (تحرير) الاقتصاد وتصفية القطاع العام وبيعه للقطاع الخاص (وهو ما عُرف باسم الخصخصة)، وسنت حرباً لا هوادة فيها على الضمانات الاجتماعية التي اعتبرتها مكلفة جداً للخزينة، وعلى النقابات العمالية، التي كانت تعارض سياساتها. وتمكّنت – رغم مقاومة قوية من النقابات – من تحقيق بعض أهدافها، فحولت جزءاً هاماً من القطاع العام البريطاني إلى القطاع الخاص (انخفض عدد العاملين في هذا القطاع في بريطانيا بين العامين ١٩٧٩ و ١٩٩٤ من ٧ ملايين إلى ٥ ملايين)، وخفضت من الضرائب على الشركات الكبرى، ودفعت بأعداد كبيرة من العمال والموظفين إلى قارعة الطريق. ولقيت دعماً كبيراً من إدارة رونالد ريغن الأمريكية، التي بدأت تحكم منذ مطلع العام ١٩٨١، واتبعت السياسات ذاتها، الليبرالية الجديدة، بحماسة، واندفاع كبيرين. وحقق الاقتصادان الأمريكي والبريطاني على خلفية هذه الاصطلاحات إنجازات هامة على صعيد الإنتاجية وازدهار الشرائح والشركات الرأسمالية الكبرى، ولكن على حساب قطاعات واسعة من الشرائح الأدنى في المجتمع. ففي حين كان دخل ١% من العائلات الأمريكية الأكثر غنى، في مطلع الثمانينيات، ٦٥ ضعفاً لدخل الـ ١٠% الأفقر من العائلات الأمريكية، أصبحت هذه النسبة، في أواخر القرن العشرين، أي بعد عقدين من الزمن، ١١٥ ضعفاً. وإذا كانت نسبة البطالة قد ارتفعت، بشكل كبير، في هذين البلدين، وبلدان أخرى لحقتها، وتأثر مختلفة، فقدت قطاعات واسعة من السكان عاطلة عن العمل والفعل الاجتماعي، تعاني من التهميش المتزايد في حياة المجتمع والبلد، وهو ما شكل أرضاً خصبة لنمو التشكيلات اليمينية المتطرفة، بعد اضمحلال النقابات والأحزاب العمالية، فإن البحمة الرئيسية للسياسات الليبرالية الجديدة كانت على المستوى العالمي، في سعي لإسقاط الحواجز أمام حركة رأس المال والاستثمارات والسلع، وتحقيق أرباح متزايدة للشركات الأمريكية، خاصة، على شعوب العالم الأخرى، بما في ذلك بعض البلدان الحليفة والمنافسة، مثل اليابان، التي أدخلها كسر الحمائية التقليدية في حالة ركود لم تخرج منها حتى الآن، وكذلك بلدان جنوب شرق آسيا الساعية نحو التصنيع (كوريا الجنوبية، تايلاند، أندونيسيا الخ...) والتي تعرضت لهزة اقتصادية ونقدية كبيرة في العاملين ١٩٩٧ – ١٩٩٨ ما زالت تعاني من ديونها.

ثانياً–مفهوم العولمة (Globalization):

كثر الحديث عن مفهوم العولمة وتناول العديد من العلماء والسياسيين والكتاب والباحثين هذا المفهوم كل في مجال تخصصه الدقيق ومن زاويته الخاصة، لذا نجد أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة في غاية التعقيد، ونظراً لتعدد تعريفاتها والتي تتأثر باختلاف وجهات نظر الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم حول العولمة سواء بالرفض أو بالقبول وبالرغم من كون العولمة يكتنفها بعض من عدم الوضوح، إلا أنها ظاهرة تاريخية تبلورت عملياً مع نهايات القرن العشرين فهي حصيلة موضوعية للتطور الذي حدث في قوى الإنتاج

وبالأخص التطور العلمي – التقني الذي حدث في العقود الأخيرة من هذا القرن من خلال التطور الذي حدث في مجال الاتصالات وشبكات الإنترنيت وفي مجال الالكترونيات والحاسبات وغيرها.

ويعتبر البعض أن العولمة في الحقيقة بمثابة نظام عالمي جديد لـه أدواتـه ووسـائله وعناصـره وميكانزماته. ومنجزاتها حصيلة تأريخية لعصر تنوعت فيه تلك التطورات التي ازدحم بها التأريخ الحـديث للإنسان وهكذا تأتي العولمة لتجسد حصيلة كل ما حفل به التأريخ الحديث للبشرية لتأسيس تأريخ عولمي جديد للإنسان.

وليس كافياً لمعرفة أية مرحلة تاريخية وعي هذه المرحلة بذاتها وإنما تعرف من خلال فهم حقيقتها الموضوعية أي معرفة بنيتها الاجتماعية وآليات عمل هذه البنية. وبعبارة أخرى فإننـا لا نسـتطيع فهـم أي ظاهرة مجتمعية من خلال ما تفرزه هذه الظاهرة من أفكار.

وينطلق ذلك على ظاهرة العولمة..... ومع ذلك فإن الكثير من المفكرين والمثقفين ما زالوا يتصورون العولمة من خلال ما أفرزته هذه الظاهرة من تخيلات وتفسيرات أيدلوجية فالعولمة بالنسبة لهم تعني الانتقـال يوم من عزلة الدولة القومية إلى رحاب الإنسانية الواسعة من التمسك الشديد بالثقافـات الإقليميـة والقوميـة والمحلية المنغلقة إلى ثقافة إنسانية عقلانية جديدة.. العولمة من وجهة نظرهم هي (الإنتقـال من اللامنطـق واللاعقل إلى منطق وعقل، حيث تسود مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والانتقال إلـى عصـر يتحقق فيه العدالة الاجتماعية والاستغلال الأمثل للثروات ويتعزز فيه دور المرأة في المجتمعات والقضاء على الفقر وعدم التوازن بين الأغنياء والفقراء وغيرها)... والعولمة تعني (انسياب الأفكار والعلوم والتقنيـات عبـر الحدود التي كانت مغلقة في الماضي وانفتحت بفضل انتصار تيار العولمة)... تلك هـي أوهـام وأسـاطير العولمة[2].

أما إذا انطلقنا من الحقيقة الموضوعية فسنجد أن العولمة ليست إلاّ مرحلة من مراحل التطور الرأسمالية..... تشكلت وفقاً لمقتضياته واحتياجاته وفي أطار قوانينه الأساسية (وهنا يمكننا القول أن العولمـة هي أعلى مراحل الإمبريالية) فالعولمة هي إنتاج التطور التأريخي المادي للرأسمالية العالمية.. فقد سعت الرأسمالية منذ البداية إلى عالمية السوق فوقع التناقض بين عالمية الإقتصاد وإقليمية السياسة، كون السياسة بالضرورة إقليمية تحدها حدود الدولة الإقليمية وحدود السيادة الوطنية والقومية والقيود التي تضعها الدولة القومية في التعامل التجاري والاقتصادي والثقافي والسياسي داخل حدودها الإقليمية حيث تمارس سيادتها.

وعلى هذا الأساس أصبحت الدولة القومية تشكل عائقاً أمام مقتضيات توسيع السوق وتوحيد النظـام القانوني والمالي الذي يحكمها. ومن أجل تكوين سوق عالمية موحدة بالكامل أصبح من الضـروري إضعـاف الدولة القومية نهائياً عن الطريق، حيث برز هذا التفكير منذ ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والانتقـال إلى مرحلة دولية الإنتاج ومع اشتداد أزمة الرأسمالية في بداية السبعينات واشتداد المنافسة بين دول المركـز وكما جرى العرف السائد في الأدبيات الغربية على تعريف العولمة بأنها (زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقـال السـلع ورؤوس الأمـوال وتقنيـات الإنتـاج والأشـخاص والمعلومات). وللوهلة الأولى نجد في هذا التعريف موقفاً محايداً من طبيعة الارتباط ناشئاً عن علاقة متكافئة أم علاقة غير متكافئة، بين تابع ومتبوع بين مستغل ومستغل ومن كيفية توزيع عائد عمليـات انتقـال تلـك الوسائل والأدوات.

ومن وجهة نظرنا أن العولمة ظاهرة ارتبطت بنشوء الرأسمالية الصناعية وكانت نتيجة طبيعية لتطورها واتخذت أشكالاً وأنماطاً بحسب درجة تطور الرأسمالية الصناعية العالمية بيد أن مرحلة العولمة جاءت إلينا مغلفة بأيديولوجيا الحرية وحقوق الإنسان والعقلانية والقرية الكونية وحماية البيئة ووحدة الإنسانية.

المبحث الثاني

العولمة بين منظورين: قدر محتوم أم وهم جغرافي من صنع أهل الهيمنة:

خلال عام ٢٠٠١ م كانت قضية العولمة محل نقاش محتدم في محاضرات أو ورش عمل مراكز دراسات الديمقراطية بجامعة وستمنستر، مابين مشكك ورافض ومتحمس، ونناقش هنا مدى تمثلان اتجاهين على طرفي نقيض حول المسألة الأولى هي مداخلة الدكتور توني ماكجرو، المحاضر في العلاقات الخارجية في الجامعة المفتوحة، الذي يميل إلى اعتبار العولمة واقعاً لا مفر من التعامل معه، وهي أن ماكجرو يورد أقوال المشككين ألا انه يرجع كفة المتحمسين، وقد استدل على ذلك بوقائع منها في كل يوم تتداول أسواق العملة الصعبة مبالغ تفوق تريليون وربع تريليون دولار، وهو مبلغ يساوي خمسين ضعف حجم التجارة الدولية وتتضاءل أمامه أرصدة أغنى الدول من العملة الصعبة تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على ثلث الإنتاج العالمي و ٠٧% من التجارة الدولية و ٠٨% من الاستثمارات الدولية.

المشاكل البيئية وتعقد العلاقات التجارية الدولية تفرض على الدول تعاوناً وثقافاً لمعالجة المشاكل المشتركة فأصبح عدد السياح بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٥ من ٧٠ مليوناً إلى ٥٠٠ مليون بين مطلع هذا القرن وعام ١٩٩٣ كثر عدد المنظمات الطوعية ذات النشاط الدولي من ٦٧١ منظمة إلى ٩٠٠٨٢ منظمة كل هذه التطورات دفعت البعض إلى القول بأن العهد الدولة القومية قد انتهى، وان المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية أصبحت أقوى من سيطرة أي دولة ومع أن ماكجرو لا يقبل مقولة نهاية الدولة القومية إلا أنه يرجح مع انتوني جيدنز أن هذه التطورات تغير وتعيد صياغة الدولة ومهامها ولعل أهم نتائج العولمة في نظر ماكجرو هي وجود مراكز للسلطة خارج إطار الديمقراطية ذلك أن الديمقراطية حسب المفاهيم السائدة تقتصر على إطار الدولة القومية فالحكومات تنتخب وتحاسب في البرلمان داخل إطار دولة معينة ولكن لا احد من الساسة الذين يتأثرون بالشركات المتعددة الجنسيات يملكون وسيلة لمحاسبتها فما عدا القلة من مساهميها طبعاً وعليه فان الوضع الجديد يتطلب توسيع نطاق الديمقراطية حتى تشمل الإطار الدولي، مما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية[٣].

من جانبها فان دورين ماسي[٤] أستاذة الجغرافيا في الجامعة المفتوحة أيضاً تتحفظ بقوة على مطالب المتحمسين للعولمة مشيرة إلى أنهم ينطلقون من منطلق قدري يرى علاقة حتمية بين التطورات التقنية والتكتل العلاقات الدولية، وفوق ذلك فان خطاب العولمة مليء بالتناقضات والتلاعب بالحجج بتنقل النقاش من مستوى إلى مستوى مثلاً نجد المتحمسين للعولمة يتحدثون عن حتميتها وكونها قدراً مقدوراً لا مفر منه وفي نفس الوقت نجدهم[٥] يجتهدون اجتهاداً لا حد له في أنفاذ هذا القدر المقدور! فالمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تضغط جاهدة على دول العالم الثالث لكي تلغي الحواجز في وجه التجارة الدولية والتركيز على التصدير بدلاً من الإنتاج المحلي وعموماً انتهاج سياسات تضر بالفقراء وبالمثل يمكن النظر إلى جهود الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية الكبرى لإتمام اتفاقية منظمة التجارة العالمية فنحن هنا أمام قدر هو في الواقع من صنع أطرافه التي تحتال لانفاذه بالاحتجاج بأنه قدر لا مفر منه.

وبالمثل فان تخيل العولمة في صورة فضاء جغرافي مفتوح بلا حدود يضع مفهوم العولمة أمام مأزق التناقض مع حقائق الواقع ولكن المتحمسين للعولمة لا يعدمون حيلة هنا أيضاً فإذا قيل لهم أن مثالي أو حتى الصين ليست جزءاً من هذه القرية الكونية أجابوا: ليس بعد وهكذا يتحول الحجاج من مستوى المكان إلى مستوى الزمان ويستمر خلط الأوراق المتعمد.

هنالك جانب اخر مهم غائب عن الأنظار في خطاب العولمة فمشروع العولمة فوق انه غير مكتمل الا انه يقوم على عدم مساواة أصيلة فيه فتحت خطاب وحدة العالم الجغرافية يختفي مشروع للهيمنة تكشف عنه الأرقام ففي هذه القرية الكونية الواحدة تكتشف أن ١٩,٥% من الاستثمار المباشر و ٨٠% من التجارة الدولية تتحصر في منطقة من العالم يعيش فيها ٨٢% فقط من سكان العالم[٥]

ولكن أكبر تناقض في خطاب العولمة يبرز بوضوح في التباين في خطاب أنصارها تجاه قضايا يصعب الفصل بينها فخطاب العولمة هو في جوهره خطاب الليبرالية الجديدة الذي يركز على حرية التجارة ويدعو لإزالة كل العقبات في وجه حرية حركة الأموال والبضائع ولكن حرية التجارة لا تكتمل إلا بحرية حركة العمالة، ولكن قوى اليمين التي تستميت في الدفاع عن حرية التجارة تتحول إلى نقيض موقفها هذا عندما يأتي الحديث عن قضية الهجرة فهنا لا يمثل العالم قرية واحدة بلا حدود بل يتحول إلى أقاليم متناحرة لكل منها حق الدفاع عن وجوده وهويته. وهكذا نبحر في لحظة كل تلك الدعاوى عن حرية التجارة والحركة وتتهم العمالة التي تريد الانتقال إلى الدول الصناعية بأنها نموذج لهجرة اقتصادية يجب الحد منها ومحاربتها.

من كل هذا نستخلص أن خطاب العولمة ابعد ما يكون عن تقرير نواقع واقرب ما يكون إلى تبرير لأهداف ومصالح وتوجيهات من يصدر عنهم هذا الخطاب أما التناقض في داخل هذا الخطاب فليس مصادفة بل يعكس طبيعة هذه العولمة والمصالح الاقتصادية التي تقف وراءها ونوين (شانتال موف) الباحثة[٦] في مركز دراسات الديمقراطية اراء هامة حيث توجه انتقاداً حاداً لقوى اليسار الجديد في أوروبا وعلى رأسهم زعيم حزب العمال البريطاني توني بلير حين يعللون بضرورات العولمة للتهرب من مسؤوليات دعم الدولة الرفاه التي كان اليسار يتمسك بها فهؤلاء يقولون أن أيدينا مغلولة ولن نستطيع الاستجابة لمطالب العمال بسبب ضرورات العولمة وانه بالفعل إذا كانت الشركات متعددة الجنسيات تستأثر بنصيب الأسد من التجارة والإنتاج وتهرب من الضرائب فان من الطبيعي ألا تجد الدولة موارد تفي بدعم الطبقات الفقيرة وسد احتياجات الصحة والتعليم وتقول موف بأن الرد على هذه العولمة يجب أن يكون بمجهود عالمي منسق ينطلق من مستويات مختلفة ويستند على التناقض القائم بين مصلحة رأس المال ومصلحة غالبية العاملين.

يمكن أن نستخلص من هذا الحوار نتيجة أولية وهي اتفاق من يقرون بالعولمة ومن يشككون في دوافع المروجين لها على أنه مهما كانت حقيقة العولمة فان الدول والشعوب ليست بلا خيار تجاهها فمن يقبلون حتمية العولمة يرون ضروره التقنين لنتائجها إنما بالسعي لخلق ديمقراطية كونية أو بخلق البات دولية من منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات وتصب في هذه الخانة أيضاً التجمعات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة الحرة في شمال أمريكا أو تجمع اسيا والمحيط الهادي وغيرها من التجمعات الرامية إلى خلق وحدات تجارية أكبر تحمي أطرافها من بعض عواقب العولمة أما المشككون فهم يرون بالتبع أن العولمة ليست قدراً بل هي نتيجة سياسات متعمدة تروج لها الرأسمالية الدولية وبالتالي فان هناك وسائل تتحكم في الأمر من بدايته ومع التسليم بأن هناك مجالاً واسعاً للتحرك في إطار العولمة ألا أن ما يضعف حجة المشككين في العولمة ما كشفت عنه الأحداث في السنوات الماضية يظهر أن هامش الحركة

محدود فقد عجزت بريطانيا ووراءها السوق الأوروبية بكل إمكانياتها عن الدفاع عن عملتها في وجه المضاربين في مطلع التسعينات وحدث الأمر نفسه بنمور جنوب شرقي آسيا في عام (١٩٩٩م) ولكن حتى هنا فان من الواضح أنه لو تعاونت كل الدول الكبرى في مجال معين فان من الصعب على المضاربين أن يتلاعبوا باقتصاديات دول كاملة كما يفعلون الآن يمكن تلخيصا أذن أن نقول أن التطورات الاقتصادية والتقنية خلال العقدين الماضيين ومنها ثورة الاتصالات وتوسع التجارة الدولية قد خلقت ظروفاً تحد من قدرة الدول منفردة على التحكم في حركة السوق. وفي نفس الوقت ركزت قدرات وسلطات واسعة في أيدي جهات لا حد لديها أحد مثل المضاربين والشركات متعددة الجنسيات وغيرها ولكن هذا الوضع لا ينبع من حتمية قدرية بل أنه يمكن الطريقة التي اختارت بها الجهات النافذة هي المجتمع الدولي ان تدير بها شؤونها وشؤون العالم وقد أدارت ماليزيا من طريقة تعاملها مع الأزمة الأخيرة أن هناك خياراً غير الاستسلام لتيارات العولمة المزعومة وبالمثل نجد الولايات المتحدة لا تتوانى عن الفعل حين يتعلق الأمر بمصالحها والولايات المتحدة تقف اليوم أشكالاً من الحذر التجاري ضد ما لا يقل عن أربعين دولة بدون أي سند دولي في ذلك العولمة. أذن هي حمل مستمر بين التطورات التقنية والاقتصادية والاجتماعية من جهة وبين الإنسان ممثلاً في مجتمعات والدول وسياساتها من جهة أخرى.

وظروف العولمة تتيح أيضاً وسائل جديدة لخلق ائتلافات قوية تجمع الغالبية المتضررة من الاتجاهات السائدة المتجهة لصياغة عالم مصمم خصيصاً حسب مصالح أهل الهيمنة القلة وتوحد جهودهم للاضطلال من اجل استغلال الامكانيات التي تتيحها العولمة لخلق عالم أفضل للجميع فالعولمة وخاصة في جانبها الإعلامي هي عصر قوة الضعفاء فيكفي ان يبث التلفزيون مشاهد المجاعات في اثيوبيا والصومال أو يصعد حالات الاضطهاد في كوسوفو وتيمور الشرقية حتى يحشر العالم كله للتحرك العولمة اذن طريق ذو اتجاهين وليست مبرراً ساذجاً لإضفاء الشرعية على سياسات متعمدة تقدم على أنها قدر مقدور لا مفر منه.

وهذا درس مهم في عالمنا العربي خاصة حيث اخذ البعض يسوق الهزيمة والتقاعس والقعود على أنها قدر لا مفر منه أو لم ينجح عالمنا العربي باصالته وبصيرة حكامه النافذة في النجاة من تيار الدمقرطة الذي اجتاح بقية العلم شرقاً ومغرباً ؟ أو لا يكفي هذا دليلاً على ان الارادة البشرية الصلبة قادرة على تحقيق المعجزات ؟

المبحث الثالث

أولاً: إرهاب العولمة.. الجذور والأسباب والاحتمالات!

لا نظن اننا نبتعد كثيراً عن الحقيقة عندما نقول أن البلع الذي يسود الدوائر الأمريكية المسؤولة من احتمال تعرض المصالح الأمريكية لعمليات إرهابية واسعة هو أحد بشائر العولمة التي ظن الأمريكيون انها ستضمن لهم التفوق والريادة والهيمنة على العالم دون مخاطر فإذا بالحقيقة المرة التي يتجاهلوها تفرض نفسها عليهم فرضاً.. حقيقة سبق أن نبه لها عديد من الخبراء والباحثين العقلاء بينهم على سبيل المثال البروفسور وليام نوك المحاضر.

الأمريكي المعروف في مجال الإدارة الذي كان أول من توقع أن تفرز العولمة تداعيات سلبية مخيفة أهمها ارتباط تلاشي الحدود والحواجز تحت مسمى القرية الكونية الالكترونية مع تزايد المخاطر لبروز نوع جديد من الإرهاب العالمي الذي تتوافر له أذرع عديدة وطويلة لم تكن متوافرة من قبل[٨].

لقد غاب عن الذين وضعوا بذرة العولمة أن تخطيطهم لتغييب الأوطان وتذويب الأمم لكي تسهل لهم السيطرة على مقدرات العالم سوف ينبت بذرة أخرى لغضب ورفض وقلق قد يبدو غير منظور في البداية لكنه سرعان ما سوف يفصح عن نفسه في شكل تداعيات وانفجارات تتخذ ابعاداً جديدة وخطيرة تتجاوز الانماط التقليدية المعروفة عن الإرهاب مثل هذه العمليات الارهابية المنتظرة والتي بدأ الأمريكيون يدقون أجراس خطرها هذه الأيام سوف يصعب اكتشافها وربما يستحيل تعقبها لأن ارهاب العولمة سوف يكتسب بحكم الأوضاع الدولية الجديدة طابعاً دولياً وان إذا جاز الاقتناع والتسليم بصحة الاستنتاجات والتكهنات التي تروج لها اجهزة الاستخبارات الأمريكية حول هذا التنظيم أو ذاك في هذه الدولة أو تلك من نوع ما يثار بشأن الآن إلى تنظيم القاعدة الذي يرأسه أسامة بن لادن فانه من المؤكد انه لن يكون التنظيم الوحيد وراء ما يمثل حدوثه ان هذا الخطر الذي يثير قلق واشنطن هذه الأيام لن يكون ارهابياً تقليدياً يعكس تصرفات مجنونة من أفراد محبطين أو متأسلمين يائسين يستهدفون مجرد الفرقعة وبث رسائل غضب وتحذير فقط وانما سوف يكون عملهم شكلاً جديداً ومتطوراً يعكس قدرة هذه التنظيمات على التنسيق فيما بينها مهما تباعد المسافات اعتماداً على ما وفرته تقنيات العصر من وسائل حديثة وسريعة للاتصالات.

وأغلب الدراسات والبحوث الدولية وفي مقدمتها بحوث ودراسات أمريكية مليئة بتنبؤات صريحة حول ضرورة الاعتراف بأن أسوأ افرازات العولمة هو ما يتعلق بزيادة المصاعب الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية خصوصاً في المجتمعات المطحونة التي يعجز شعوبها عن توفير شربة الماء النقية أو حبة الدواء الضروريه بينما تقتحم حدودها وتدخل بيوتها رسائل بث فضائية عن مجتمعات الوفرة وأنماط البذخ وأساليب الاستهلاك الترفي المستفزه ! أن الإرهاب الذي يثير مخاوف دعاة العولمة هذه الأيام لن يكون ارهاباً بحت مطلبه المنازعات السياسية واستخلاص الحقوق الوطنية فقط وإنما استجدت دوافع أخرى أهمها وأبرزها ما يتعلق بتزايد الشعور بالضيق من أوضاع نظام التجارة العالمية والإحساس بتعاظم رغبة الأقوياء في فرض ثقافتهم السلوكية على الآخرين وهو ما يصطلح على تسميته علمياً الاستعمار بغير اسم والحقيقة أن من يرصد شكل الأوضاع الاقتصادية في العالم وخريطة التبادل التجاري مع السنوات الأولى لإطلاق ظاهرة العولمة لابد ان يصاب بالصدمه خصوصاً في الدول الفقيرة أو الدول الآخذة في النمو حيث تؤكد الأرقام زيادة اتساع الفجوه بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة وان كل ما حدث في السنوات الأخيرة لم يكن سوى تكريس لمزيد من الغنى والثراء والتقدم والرخاء والرفاهية في الدول الغنية، في حين تفاقمت الأوضاع وازدادت سوءا في الدول الفقيرة، التي تعاظمت ديونها وتعطلت عجلة التنمية بها، وطفحت على السطح مظاهر تعكس واقع التخلف والتراجع. وفي ظل اوضاع بمثل هذه الدرجة من الجنون، سوف يكون طبيعياً أن تنشط الجماعات التي تروج للحقد على الدول الغنية، وتوجيه اللعنات للنظام العالمي الجديد، والدعوة لضرورة الانقلاب على هذه الأوضاع، والعمل على تغييرها. ولعل اكبر خطأ تقع فيه الدول الكبرى والغنية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية التي تشعر أنها أصبحت المستهدف الرئيسي لأي عمليات إرهابية محتملة، هو استمرار التعامل مع الظاهرة على إنها قضية أمنية وليست مأزقاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ينبغي بحث الطرق العلمية الكفيلة بالخروج منه بأقصى درجات الأمان وأقل درجة من الخسائر، أن الولايات المتحدة – بكل أسف – لم تدرك الأسباب الحقيقية لاتساع مساحة الغضب عليها والرفض لسياستها، ومن ثم فأنها مازالت تحصر وتقصر حركتها على الأبعاد الأمنية فقط، دون ان تولي اهتماماً للجذور السياسية والاقتصادية والاجتماعيه التي تساعد على استمرار نمو أجيال جديدة من الإرهابيين – حسب المسمى الامريكي – بينما هم يعتبرون في أوطانهم ناشطين مناهضين للعولمة ورافضين لتوجهات الهيمنة وسياسة الكيل بمكيالين يغيب عن

أمريكا وسائر الدول الغنية المتقدمة أنهم هم الذين يحرضون على نمو القوى والتيارات المعادية لهم في معظم دول العالم بما يصدر عن الأغنياء من استعراض للقوة واستهانة بمصالح وحقوق الآخرين.. وليست الأمر يقتصر عند ذلك الحد وإنما يصاحب هذه العجرفة السياسية وتلك الغطرسة العسكرية وذلك الاحتكار المالي والتجاري للأسواق الاقتصادية إصراراً على الترويج لثقافة استهلاكية مجنونة وغير منضبطة تستهدف إرضاء الشهوات والغرائز بغير حدود وهو ما يشكل استفزازاً للمجتمعات المطحونة وبما يهيئ التربة لنشاط الجماعات الإصولية والتنظيمات المتطرفة لكي تتحرك بكل الفاعلية وبكل اليمة تحت مظلة التصدي الضروري للإباحية والشذوذ والفسق الاجتماعي !

ويغيب أيضاً عن الولايات المتحدة وسائر الدول الغنية والمتقدمة أن هناك شعوراً بإصرار الأقوياء والأغنياء على تهميش الدول الفقيرة وعدم وضع مصالحها في الاعتبار خصوصاً بعد أن اكتشفت دول فقيرة عديدة أن الاستثمارات الصناعية الكبرى التي وفدت إليها لم من تحيز أجل دعم مسيرة التنمية أو إصلاح الأحوال الاقتصادية لهذه الدول وإنما كان الدافع الأساسي هو الرغبة في تحقيق المكاسب المالية التي أصبح من الصعب تحقيقها في دول الشمال الغني نتيجة احتجاجات أنصار حماية البيئة عندهم، وليذا لم يكن هناك من حل سوى نقل هذه الأخطار البيئية للدول الفقيرة والمتخلفة التي ارتضى بعضها تحت وطأة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لهذه الدول أن تكون أرضها مقلباً للنفايات النووية أن كسل هذه الإفرازات السيئة والتداعيات التي نجمت عن سياسات غير رشيدة للدول الغنية والمتقدمة تقع مسؤولية احتوائها ودرء المخاطر التي يمكن أن تترتب عليها بفكر سياسي رشيد وليس بإجراءات امنية حمقاء !

وإذا كان صحيحاً في ظل قوانين العولمة أن التقدم نحو المستقبل رهن بالقدرة على مجاراة التطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة فان علينا الا ننسى أو نتجاهل أن سبيلنا للتقدم المنشود رهن أيضاً بمدى قدرتنا على إعادة الاعتبار والاحترام لثقافتنا الإسلامية التي تظل بالنسبة لنا وحتى اخر الزمان الثابت والمضمنة التي لا تتطرق ولا يخفت ضوءها تحت أي ظرف من الظروف وأظن أن السجل التاريخي لتعاملنا نحن العربية مع الآخرين في سنوات الاستعمار الصريح أو في حقبة الاستعمار بغير اسم المواكبة للعولمة لابد ان يدفعنا لمزيد من الحذر ومزيد من اليقظة ومزيد من التأهب، ولابد من التنبيه هنا إلى ما هو اكثر من ذلك وهو إلى أن حساباتنا وتقديراتنا الراهنة والمستقبلية ينبغي لها إلا ترتكز على أوهام صداقات مشكوك في صدقيتها خصوصاً أن عداداً من الأزمات السابقة كشفت لنا عن ان معظم الأصدقاء الكبار يستسهلون القاء التهم علينا دون دليل ومحاولة الإيهام كذباً بأن الإرهاب صناعة عربية وإسلامية رغم إن العكس هو الصحيح..

ثانياً: الإرهاب ومستقبل العولمة:

حازت العولمة كأي ظاهرة تاريخية على أنصار ومعارضين، واستناداً إلى خطاب المروجين للعولمة وأنصارها، فإن العولمة (تعني تصغير العالم وحرية تداول عناصر الإنتاج والمنتجات المادية والثقافية فضلاً عن حرية انتقال الأفراد المتميزين مهنياً أو مالياً)، وبهذا المعنى المبسط للعولمة فانها تعني ذات اثار ايجابية على كل البشر، وأهم آثارها المنتظرة تشجيع التجارة وتحقيق مزيد من الرفاهية والتقدم البشرية، لكن أنصار العولمة بدءوا أخيراً يتحدثون عن الآثار السلبية للعولمة فيما يتعلق بنشر وتمويل الإرهاب أو على وجه الدقة عولمة الإرهاب، وكيف يمكن أن تتحول إجراءات مكافحة الإرهاب.. على الصعيد العالمي إلى الأضرار بجوهر العولمة والآليات التي تستخدمها، والحديث عن العولمة ارتبط مباشرة بأحداث سبتمبر والحملة الأمريكية ضد أفغانستان، حيث كشفت هذه التطورات مفارقة حادة بين الفرص والآليات التي إتاحتها العولمة

للدمج والتقارب بين دول وثقافات العالم، وبين الإرهاب وتنظيم القاعدة بما يطرحه من أفكار وقيم مع رفضه للعولمة وما تمثله من قيم وآليات، ومن عجب أن هذه المفارقة لم تمنع بن لادن وتنظيم القاعدة من الاستفادة من التكنولوجيا والحريات التي تتيحها العولمة وتدعو إليها. بعبارة أخرى رفض الإرهابيون العولمة بل رفضوا قيم ومنجزات الحداثة الغربية، وفي الوقت ذاته استخدموها لإبداع وتنفيذ عملية إرهابية تعتبر واحدة من أكبر وأكثر الجرائم إرهابية التي عرفتها البشرية، لقد استخدم الإرهابيون بسهولة حق السفر والتنقل بين أكثر من دولة، وتمتع بعضه بما تتيحه قيم الحداثة الغربية ومنظومة حقوق الإنسان من حق اللجوء السياسي وحقوق الأقليات الثقافية داخل المجتمعات الغربية، ومن ثم تمكنوا من تأسيس مراكز وتنظيمات تنطق باسمهم وتدعو لأفكارهم، وتجند الأعضاء والأنصار الجدد، كما نجح بعضهم في التدرب على قيادة الطائرات التي استخدمت فيما بعد كسلاح جديد ومبتكر للإرهاب. أيضاً استفاد تنظيم القاعدة من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وما تتيحه من فرص هائلة لتبادل ونشر المعلومات وتجنيد عناصر جديدة، فاستخدموا شبكة الانترنت في نقل الرسائل والتعليمات التنظيمية، وكانت لهم مواقع دعائية على شبكة الانترنيت، كما ركبوا موجه عولمة المال والتداخل والتكامل بين الأسواق، وبالتالي كانت لهم استثمارات عبارة للقوميات، وتمكنوا بسهولة من نقل الأموال اللازمة لأنشطتهم التنظيمية من دولة إلى أخرى عبر وسائل مشروعة، ودون أي نوع من الرقابة المالية او السياسية، علاوة على عدم وجود أي تدخل أو رقابة أمنية لأن التدخل الرقابي أو الأمني وفق منظومة العولمة يتناقض وحرية التجارة وحرية أسواق المال. وإذا كان العالم قد تعرف على كيفية استفادة القاعدة من بعض الفرص والإمكانيات التي تتيحها العولمة، فإننا حتى الآن لا نعرف شيئاً عن أنشطة منظمات إرهابية أخرى، وشبكات للجريمة المنظمة تعمل حول العالم، وأستفادت ولا تزال مما توفره العولمة من دمج العالم وتوحيد للأسواق وتكنولوجيا الاتصال. من هنا فالسؤال المطروح هو كيف نوقف استغلال الإرهاب والجريمة المنظمة للعولمة ؟

السؤال قد يطرح إشكالية تواجه أنصار وخصوم العولمة على حد سواء، وترتبط بالقدرة على وقف استغلال الإرهابيين لمنجزات العولمة من دون الإخلال بالأسس والمنطلقات الفكرية والعملية للعولمة، وتوضيح ذلك نشير إلى أن التراجع عن حرية انتقال الأموال عبر أسواق العالم أو وضع أي قيود رقابية على الأموال الساخنة المتحركة عبر دول العالم يعني الاصطدام بأحد أهم آليات التجارة الحرة التي يبشر بها العولمة ويعتمد عليها، فالسوق الواحد أو العولمة تعني إزالة جميع القيود على حركة الأموال وحرية انتقالها عبر العالم.وهو ما يتناقض والأساس النظري للعولمة.. كذلك فان استخدام أدوات المنع أو الرقابة على بعض مواقع شبكة الانترنيت والتي قد تتهم بخدمة أهداف الإرهاب يعد انتهاكاً لمبدأ حرية النشر والتعبير، وحق الإرسال للمعلومات بتكلفة رخيصة متاحة أما أغلبية البشر ممن لديهم قدرات على الاتصال.. وبغض النظر عن حرية النشر والتعبير على شبكة الانترنيت، فان الشبكة من وجهة نظر أنصار العولمة أداة أساسية لتوفير المعلومات عن الأسواق، كما أنها من أهم منجزات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي تختصر الزمان والمكان، وتتجاوز جميع أنواع القيود والموانع السياسية والثقافية، وبالتالي فان التدخل بالمنع او الرقابة لشبكة الانترنت يؤدي إلى حرمان الأسواق والبشر من الفرص المتكافئة التي تبشر بها العولمة عبر سوق عالمية واحدة مفتوحة أمام الجميع. وما ينطبق على حرية انتقال الأموال، وحرية النشر والتعبير من خلال الانترنت ينطبق أيضاً على حرية الأفراد المتميزين مهنياً أو القادرين مالياً على السفر والتنقل عبر دول العالم للعمل أو السياحة أو حتى للهجرة والاستقرار في بلد جديد، أي سوق جديدة تضمن لهم حياة أفضل، ولا شك أن التضييق على حرية السفر وانتقال الأفراد يتعارض مع حقوق الإنسان، كما يتعارض – من وجهة نظر

أنصار العولمة – مع السوق الواحدة المعولمة، ومع التنافس بين البشر على أسس الكفاءة والرشادة في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، واعتقد أن ما يضاعف من وطأة القيود على حرية السفر أن تمارس على أرضية التمييز بين البشر على أساس الأصل أو الجنسية أو الدين. وقد عكست الإجراءات الأخيرة التي اتبعت في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية بل والصين استخدام معايير تمييزية بين البشر فيما يتعلق بحرية السفر والتنقل عانى منها عدد من العرب والمسلمين.(٩) هكذا تتجسد إشكالية مكافحة الإرهاب دون المساس بالمضامين النظرية والآليات العملية للعولمة، ودون حرمان البشر من الفرص والإمكانات التي تتيحها العولمة وتنشر بها.

وباختصار فان كل دولة ستكون مسؤولة عن مواجهة إشكالية الإرهاب و العولمة، وتحديد نظام لأولويات مضامينها السياسية والاقتصادية، لكن ثمة فريقاً رابعاً يعارض الأفكار والمقترحات السابقة ويؤكد ان العولمة كحتمية تاريخية تفرض قوانين وآليات تعلو إرادة كل الدول بما فيها الولايات المتحدة الامريكية الغنية وأقوى دول العالم، ومن ثم لا يمكن لأحد الوقوف أمام قطار العولمة، وان استمرار العولمة كما هو كفيل بالقضاء على السلبيات والتناقضات التي تفرزها بما في ذلك الإرهاب، أي ان المهم هو الحفاظ على مسيرة العولمة دون تدخلات، فهذا النهج وحده كفيل بتطويق آليات من داخل العولمة تمنع الإرهاب وتقلص فرص وجوده. الأفكار والاتجاهات الأربعة السابقة هي محاولات متعثرة للخروج من إشكالية التناقض بين قيم وآليات العولمة والإجراءات المطلوبة لمكافحة الإرهاب، وبرغم الخلافات العميقة بينها فانها تلتقي في كونها مجرد رهانات مستقبلية لا يمكن التكهن بنتائجها العملية على كل من العولمة والإرهاب، كما أن الاجتهادات الأربع تنطلق من حقيقة واحدة هي أن أحداث ١١ سبتمبر أصبحت علامة فارقة في مسيرة العولمة ومستقبلها. وإذا كان القرن الحادي والعشرون قد بدأ في هذا اليوم، فان العولمة منذ هذا اليوم المأساوي أحد أبرز التحديات التي تهدد جوهرها وخطابها الدعائي المبهر.

المبحث الرابع

العولمة والدول النامية

أولاً: الدولة والقطاع الخاص في عصر العولمة:

إذا كانت العولمة تعتمد بصفة أساسية في وجودها على الكيانات الاقتصادية الخاصة، حيث تتبنى مفاهيم اقتصاد السوق الذي يفسح الطريق أمام النشاط الفردي بعيداً عن سيطرة الدولة. فإنّ السؤال الذي يفرض نفسه هو ما هي حقيقة العلاقة بين دور القطاع الخاص ودور الدولة في الحياة الاقتصادية في عصر العولمة؟ إنّ الإجابة على هذا السؤال تكون من خلال طرحه عبر التساؤلات الآتية : ما مدى تطور علاقة القطاع الخاص بالدولة عبر المراحل المختلفة للعولمة ؟ ما هي وسائل تشجيع العولمة للقطاع الخاص؟ ما هي مظاهر تدخّل القطاع الخاص في ظل العولمة؟ ما هي وسائل تحقيق التوازن بين دور الدولة ودور القطاع الخاص في ظل آليات العولمة ؟

١- تطور علاقة القطاع الخاص العولمي بالدولة :

تشهد الدولة في ظل العولمة تحولات مختلفة في الأدوار الاقتصادية والاجتماعية المنوطة بها، حيث تأتي العولمة بفلسفة مغايرة لتلك التي كانت قد استراحت الدولة في ظلّها مئات السنين. فالعولمة جاءت لتؤكد عالمية الأفكار الليبرالية الاقتصادية التي كانت قائمة في القرن الثامن عشر. ولكن مع إدخال بعض التغيرات على الدور الذي كان مرسوماً للدولة في هذه الحقبة الزمنية. وذلك مراعاة للأوضاع السياسية والاقتصادية

التي قامت بعد ذلك والتي كان من ثمارها ازدياد المدّ الاشتراكي وإعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث نشأت فلسفة الدولة المتدخّلة – في البلدان الاشتراكية – التي تحمل على أكتافها تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأفراد. فالعولمة جاءت لتحيي هذه الأفكار الليبرالية القديمة مع تهذيب الأفكار المتعلقة بدور الدولة في ظلّها والتي تقصرها على حفظ الأمن الداخلي والخارجي وتحقيق العدالة. من هنا نشأ في ظل العولمة ما يسمى بالطريق الثالث أو الليبرالية الجديدة (Neolibralisme) كما يسميها البعض. استناداً على ذلك فإن العولمة – وإن كانت تقوم على أكتاف الشركات الخاصة – إلاّ أنّها لا تهجر الدولة، بل مازالت تؤمن بوجودها. ولكن هذا الإيمان مشروط بالاعتراف المسبق من الدولة بوجود هذه الكيانات الاقتصادية الخاصة وإعطائها التسهيلات والضمانات المختلفة للقيام بدور فاعل في تسيير الحياة الاقتصادية. فكأنّ الحفاظ على كرسي حكومة الدولة على مسرح العولمة يكون مرهوناً بضرورة مدّ الدولة يدها إلى القطاع الخاص كي تعينه وتشجّعه على القيام بدوره. من هنا نستطيع القول إنّ العولمة – وإن كانت تشجّع النشاط الفردي وتمجده – إلاّ أنّها لا تلغي في نفس الوقت نشاط الدولة. ولكن هذا النشاط يكون محصوراً في مجالات معيّنة وإطلاق يد القطاع الخاص في باقي المجالات، بحيث يقتصر دور الدولة على وظيفة المراقب أو المنظم لأنشطة هذه الكيانات. من هنا فإنّ السياسات الاقتصادية في الدول المختلفة تشهد الآن تحوّلاً كبيراً من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق الذي يشجّع القطاع الخاص، ويؤكد وجوده على مسرح الحياة الاقتصادية[٢].

٢ وسائل تشجيع القطاع الخاص العولمي :

إنّ تشجيع دور القطاع الخاص في ظل العولمة يكون على مستويين :

المستوى الأول : حيث تتسابق الدول المختلفة – ومن بينها البلاد العربية – إلى توفير المزايا والإجراءات المختلفة التي تؤكد رغبة الدولة في جذب القطاع الخاص، سواء كان الوطني أو الأجنبي، متمثلاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. وتعمل على تهيئة البيئة الأساسية التي تعينه على القيام بأنشطته الاستثمارية المختلفة، وذلك بما توفّره من طرق معبّدة وشبكة اتصالات، وغيرها من الركائز اللازمة لقيام البنية الأساسية لأي نشاط اقتصادي. وتتيح له من الإعفاءات الضريبية فترات تصل إلى عشر سنوات. كما تخوّل له اللجوء إلى التحكيم في المنازعات التي يكون طرفاً فيها بعيداً عن القضاء الوطني، وتعطي له إمكانية اختيار نظام قانوني للفصل في هذه المنازعات بعيداً عن قانون الدولة التي يمارس فيها نشاطاته.

المستوى الثاني: إنّ المنظمات الدولية من جانبها تعمل على تكريس دور القطاع الخاص في البلدان المختلفة كي تؤمن تعمية التنمية الاقتصادية في كثير من في البلدان النامية. فبعد أن كانت التنظيمات الدولية الاقتصادية، كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير يقصر نشاطه على منح قروض لحكومات الدول الفقيرة كي تتولى عملية تحديث وتنمية مجتمعه، نجده قد أنشأ مؤسسة التمويل الدولية لتشجيع الحكومات البديلة القطاع الخاص بما يمنحه من قروض ومساعدات كي يتولى القيام بمشروعات التنمية في هذه الدول. كما تم إنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التي تقوم بين الدول والشركات المتعددة الجنسيات. كما ان منظمة التجارة العالمية (O.M.C.) قد تضمنت هي الأخرى القواعد التي تعمل على الحفاظ على الحقوق العسكرية لهذه الكيانات الاقتصادية وذلك بما تضمنته من قواعد لحماية منتجات الملكية الذهنية كحماية براءات الاختراع والمعارف الفنية ومنتجات المعلوماتية. لأنه من المعروف أن التوصل إلى مثل هذه المنتجات الذهنية يستلزم القيام بعمل أبحاث ودراسات مستمرة تستلزم رصد الأموال الوفيرة لقيامها، وهو ما تقدم عليه هذه الشركات لما تملكه من مكنات علمية ومادية مختلفة. ولذا فإن الدول الكبرى التي قامت على هندسة اتفاقية التجارة

العالمية كانت حريصة على أدراج ملحق خاص بحماية الملكية الذهنية إلى اتفاقية التجارة العالمية لتؤكد البعد الاقتصادي والتجاري لهذه المنتجات الذهنية بما يضمن الحفاظ على عوائد هذه المنتجات في مواجهة الدول المستخدمة لها. وإذا كانت هناك بالفعل الاتفاقيات التي كانت قائمة لحماية حق المؤلف اتفاقية جنيف ١٨٨٦ واتفاقية حماية الملكية الصناعية اتفاقية باريس ١٨٨٣، إلا أن الجديد في هذه الاتفاقية أنها أوجدت قواعد تمثل الحد الأدنى الذي يجب أن تتمتع به المنتجات الذهنية من حماية وأردفت بها الجزاءات التي تلحق الدولة نتيجة عدم احترام هذه الحقوق.

٣ - مظاهر تدخل القطاع الخاص العولمي في النشاط الاقتصادي للدولة :

أن وسائل التشجيع المختلفة السابقة الوطنية والدولية قد دفعت القطاع الخاص العولمي الى التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فكان مؤشراً قوياً على تقدم القطاع الخاص وتراجع الدولة تأثراً إلى التوجه نحو العولمة ومن هذه المؤشرات :

أ- لقد كانت البداية في تراجع الدولة عن التدخل في المجالات الإنتاجية والسلعية وتوزيعها بحسب اقتصاديات القطاع الخاص بتولي القيام بها. على اعتبار أن مثل هذه الأنشطة تتفق مع النشاط الفردي مما يتعين أن تخلع الدولة يدها منها وترك المجال واسعاً للقطاع الخاص.

ب- بل وجدنا أن القطاع الخاص لم يقتصر دوره على مجرد هذه الأنشطة الإنتاجية والتوزيعية للسلع والخدمات، بل وجدناه يقوم بأعمال كانت في فترة من الفترات لا يتصور القيام بها إلا من الدولة ألا وهي مشروعات البنية الأساسية من اقامة الممرات ورصف الطرق ومد شبكات الكهرباء والتعليم وذلك بدخول النظام القانوني الذي اخترعته العولمة وهو نظام البوت B.O.T. وهو ما يؤكد مدى تدخل القطاع الخاص في أخص الوظائف التي كانت حكراً على الدولة وحدها. من هنا يمكن ان نطلق بحق على القطاع الخاص والدور الذي يقوم به في ظل العولمة بأنه الحكومة البديلة كما يسميه البعض. ولا توجد في الحقيقة مبالغة في هذا التوصيف وذلك لأن هذه الكيانات الاقتصادية الخاصة لها من الإمكانيات الفنية والمادية ما يفوق به كثيراً من الدول. ولذا أصبح القائمون على أمر هذه الحكومات يحدون من الترحيب والتشجيع من جانب الحكومات المختلفة بما يقرب من المعاملة التي يلقاها الممثلون الرسميون لدولهم ولمس أدل على ذلك من مقابلة الرئيس الفرنسي شيراك عام ٢٠٠٠ لرئيس شركة مايكروسوفت أثناء زيارته لفرنسا.

٤ - تحقيق التوازن بين دور القطاع الخاص العولمي ودور الدولة :

١- كانت البيئة الدولية والمحلية في جميع البلدان تعمل على توفير المناخ المناسب للقطاع الخاص بما يضمن الحفاظ على أمواله بعيداً عن شبح التهديدات التي كان يشكو منها أبان فترة السيادة الاقتصادية الشاملة للدولة، بما يوفر في النهاية الأمان القانوني للقطاع الخاص. ولكن إذا كانت حماية القطاع الخاص هدفاً مشروعاً في ذاته، إلا انه يجب أن يعمل وفقاً لمصلحة المجتمع في النهاية. بمعنى يجب ألا تتمادى الدول العربية في حماية هذه الشركات وفي نفس الوقت تنسى ما يجب أن تحققه هذه الشركات عملاً بموجبات الحماية التي تكرسها لها. وهذا يقتضي الا تغفل عينا الدولة عن مراقبة نشاط هذه الكيانات الاقتصادية الخاصة من خلال سن التشريعات التي تعمل على الحفاظ على البنيان الاجتماعي للدولة بما يضمن عدم غياب السلام الاجتماعي. فعلى سبيل المثال:

أ- أن تقتصر الإعفاءات الضريبية على المشروعات الإنتاجية المهمة ذات الأجل الممتد والتي من شأنها أن تساعد على تنمية المجتمع في النهاية، دون تلك المشروعات المؤقتة التي لا تلبث أن تنتهي بانتهاء فترة الإعفاء الضريبي ودون ان يستفيد منها المجتمع شيئاً بل تكون هي التي استفادت وجرمت المجتمع من

العالم الضريبي الذي كانت تتمتع بميزة الإعفاء من الوفاء به. كما يجب أن تضمن عدم هروب المشروعات المختلفة بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي وما تخلفه بعد ذلك من بطالة وتشريد للأيدي العاملة بها، وبعد أن تكون قد سرقت حقوق المجتمع الضريبية.

٢- أن يتم تقنين القوانين التي تعمل على حماية العامل في مواجهة هذه الشركات بما يضمن له حياة مستقرة آمنة ومستقبل معلوم دون أن يكون مهدداً بالفصل أو التشريد من جانب هذه الكيانات دون ضابط أو رقيب بحجة تقليل الأيدي العاملة أو غيرها من المبررات التي تحملها هذه الأشخاص الخاصة. ولا غرو في ذلك لأنه حتى في الدول التي تحمل على أكتافها ترسيخ نظام العولمة نوجد بها ترسانة القوانين المختلفة التي تخلق المؤسسات والهيئات الرقابية على نشاط المشروعات الخاصة بما يضمن عدم تعسف هذه الشركات في مواجهة الأيدي العاملة بها وبما يضمن حقوقهم. بمعنى ضرورة وجود نوع من التوازن بين الحاجة التي يجب ان يتمتع بها رأس المال وتلك التي يجب أن يتمتع بها العمل الإنساني.

٣- أن يتم حماية المستهلك في مواجهة هذه المشروعات العملاقة وبصفة خاصة في عملية الجودة التي يجب أن تتمتع بها هذه المنتجات. وتشجيع جمعيات حماية المستهلك التي تعمل على الدفاع عن المستهلك. لأنه من المتصور أن هذه الشركات يكون لديها من الإمكانيات الفنية والخبرات القانونية التي تمكنها من الدفاع عن مصالحها في حين أن المستهلك بوصفه الطرف الضعيف لا يستطيع وحده مجابهة هذه الشركات العملاقة كي يطالب بحقوقه من مواصفات يجب أن تتمتع بها السلعة أو من حقوق تعويضية نتيجة الأضرار التي لحقته لعدم تناسب السلعة مع حاجاته أو إلحاقها أضراراً جسدية به. ومثل هذه التشريعات موجودة في الدول المتقدمة، فعلى سبيل المثال يوجد في غالبية الدول الأوربية تشريعات تعطي للمستهلك فترة سماح بعد شراء السلع كي يختبر مدى توافقها مع حاجاته، وأن له الحق في إن يقوم بردها إلى البائع، كما تنتشر بها جمعيات حماية المستهلك والتي تعمل على الدفاع عن مصالحة في مواجهة البائع وذلك من خلال اللجوء إلى الأساليب التوفيقية أو تلك التحكيمية ليس فقط في مواجهة الشركات التي تتركز على إقليم الدولة، بل من حقها أن تقوم بممارسة دعوى حماية المستهلك في مواجهة الشركات التي تقسيم على إقليم دولة أخرى.

٤- أن يتم تكريس القواعد التي تضمن المنافسة الحرة الحقيقية بين المشروعات المختلفة دون احتكار لشركة معينة لإنتاج سلعة معينة. من هنا تظهر أهمية الإسراع بخروج مشروعات قوانين حماية المستهلك وحماية المنافسة إلى النور كي تواجه هذه الشركات بما يضمن تحقيق استقرار في السوق الوطني بين الطرفين المنتج والمستهلك. وليس ببعيد عن ذاكرتنا ما قامت به الحكومة الأمريكية في مواجهة شركة مايكروسوفت لمنع احتكارها صناعة البرمجيات وإصرار الحكومة على تفتيت هذه الشركة وذلك لأجل إتاحة الفرصة للشركات الأخرى، بما يحقق في النهاية استقراراً للسوق الوطنية وحماية للمستهلك.

٥- أن ضمان نفاذ الآليات السابق ذكرها لا يكون مضموناً إلا إذا كانت الدولة تتمتع بمكانات اقتصادية قوية تعادل أن لم تفوق هذه الشركات العملاقة العابرة للمدد. وهذا لا يتحقق إلا إذا عملت الدول العربية على إيجاد التكتلات الاقتصادية بما يضمن في النهاية وجود قوة اقتصادية كبرى قادرة على مواجهة نفوذ هذه الشركات. ولذلك لأننا إذا كنا نؤمن بسلامة أهداف القطاع الخاص الوطني ودوره في تحقيق التنمية الوطنية والعمل على مساندة كل ما يقوي المجتمع.

ثانياً – العولمة ودمج الدول النامية في الاقتصاد العالمي :

في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية وتأثيرها الاجتماعي الاقتصادي اكتسبت الحاجة إلى تطبيق أقيام عقلانية على القطاع المالي أهمية إضافية فهشاشة التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل في الدول النامية تمس القلق.

وتشير التجربة الهندية إلى أن النمط السلوكي للمستثمرين المؤسساتين الأجانب كان متقلباً تماماً. ومع ذلك فإن السلوك السابق لا يعتبر مؤشراً على الاتجاهات المستقبلية.

ونحن نلاحظ أن المستثمرين اليوم يظهرون تحولاً ايجابياً في مواقفهم مع تحسينهم لنوعية الاستثمار من خلال التأكيد على الأبعاد الأخلاقية والبيئية والتنموية أن جذب هذه الاستثمارات المسؤولة من المدخل الاستثماري المترافقة مع موارد اقليمية ووطنية من شأنه ان يساعد دول جنوب اسيا على نقل اقتصاداتها الى مسارات نمو أعلى وعلى تحقيق أهداف تنموية وتعتبر طاقة الاستيعاب لدى منطقة جنوب اسيا من حيث الاستثمار الأجنبي والتقنية شعاع أمل في معالجة الشيخوخة العالمية ويمكن النظر الى هذا الأمر على انه احد مزايا عملية العولمة التي تقدمها فرصاً لكل من الدول المتطورة. اضافة إلى ذلك ستكون هناك عولمة من خلال هجرة دولية اكبر وبدايات هذا التوجه بادت واضحة للعيان ففي أوروبا على سبيل المثال والتي كانت مغلقة تقريباً على المهاجرين هناك عدد من الدول تعمل على جعل قوانين العمل ومتطلبات الإقامة أكثر تسامحاً لتشجيع الأحذب المهرة والمتعلمين على القدوم والعمل هناك وإذا كان التاريخ يمثل اي دليل فإن التيارات الجديدة للهجرات، الدولة لا تعطي سبباً للتوترات والمخاوف ولا يحضر على بال دولة لم تتوقع قدوم اعداد المختلفة من المهاجرين، وهناك مبعث قلق مرتبط بهذا الأمر، فقد قدرت دراسة حديثة اجرتها جامعة هارفارد ان العمالة المهاجرة المؤقتة للولايات المتحدة من الهند ممن يحملون تأشيرات (H-1B) تساهم بحوالي ٢٧ مليار دولار سنوياً على شكل ضرائب مباشرة ودفعات للضمان الاجتماعي، وهذا المبلغ لا يعاد دفعه الى حاملي تأشيرات (H-1B) عندما يعودون إلى الهند، ومن الواضح أن هذا وضع غير عادل. تضع خزانة الدولة الهندية استثمارات هائلة في تعليم وتدريب هؤلاء المهاجرين الذين يمتلكون مهارة عالية، وتقترح دراسة هارفارد انه سيكون من العدل لو أن الإدارة الأمريكية قامت بإعادة ثلث أموال الضمان الاجتماعي أو نحو ذلك التي يتم تحصيلها من حاملي تأشيرات (H-1B) إلى حكوماتهم الوطنية، وبالنسبة إلى الهند، فإن هذه المبالغ سيصل على حوالي ٧ مليارات دولار، وهذا مبلغ يفوق المساعدة السنوية كلها التي تتلقاها الهند من البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى الثنائية الأطراف، وان من شأن مثل هذا التعويض أن يعمل على تعزيز ايمان العالم الثالث بالعولمة[٢].

أن الأمر الذي قد يكون أكثر فائدة هو العولمة من خلال التقنية، وقد قادت الانترنت الى ثورة حقيقية في هذا المجال عن طريق إزالة قيود الزمن والمسافة التقليدية، والتي ظهر نتيجة لها صناعة عالمية، وهي صناعة سميت بـ((خدمات متاحة عن طريق الانترنيت)) التي يتم بموجبها نقل العمل المكثف العمالة جيئة وذهاباً من خلال وسيط الانترنيت، وتقوم التقنية بتسهيل انضمام ملايين ((العمال الافتراضيين)) إلى سوق العمل في الشمال حتى دون الحاجة إلى مغادرة بيوتهم، وفي الهند يقدر بأن هذا القطاع سيدر ارباحا بمقدار ٥٠ مليار دولار في السنة، بينما سيوظف مليوني شخص بحلول عام ٢٠٠٨ وهذا المجال لا يزال في بدايته، وهو ينمو بسرعة عالية وليس هناك من حد واضح للأعداد التي يمكن أن يوظفها. أن التغيير العولمة يأتي من مكان آخر، وانه لمن الصعب جداً تسوية مشكلات الشيخوخة العالمية بالموقف الذي اتخذته الدول المتطورة في منطقة التجارة العالمية، ومنذهم في هذا الإطار يبدو ملخصاً في ان كل جماعة ضغط محلية

ومصلحة مكتسبة يجب استرضاؤها حتى وان كان هذا يعني بقاء موارد العمالة المتناقصة في العالم الصناعي محصورة في الوظائف قليلة المهارة وغير المنتجة، ان التجارة العالمية في المنسوجات والزراعة، وهي المجالات الأساسية التي تحتفظ بها الدول النامية بتفوق نسبي، أبقيت خارج قواعد نظام التجارة العالمي وهناك ضرر مزدوج في هذا الأمر، لأنه وبصرف النظر عن الخسارة في مجال الرفاه للدول المتطورة نفسها، فان النتيجة كانت إبقاء الدول النامية خارج الاقتصاد العالمي، وهذا لا يمكن اعتباره فأل حسنا لمستقبل العولمة. البشر، إينما كانوا بعيدين كل البعد عن كونهم عبئاً على المجتمع، فهم يشكلون جوهرة وجوده الأساسية، وهذا ما ينبغي على العالم ما بعد مالتوس ان يعيه، فليس هناك من مورد عالمي قيم وأثار إعجابنا من العقل البشري المتحرر.

والعولمة لا يمكن أن تتكلل بالنجاح إذا ظلت محصورة بإلقاء العظات حول الاقتصاد المتحرر على الجنوب وسلبه أفضل أشخاصه المتعلمين والمهرة بدون أي تعويضات، ويتعين أن يكون هناك جهد مواز، كذلك الذي وضع تصور له في قمة كوبنهاجن العالمية في عام ١٩٩٥، من أجل دفع عمل التنمية الاجتماعية في الجنوب إلى الأمام من خلال التعليم ومن خلال نقل المهارات والتقنية وعبر تنفيذ بعض من برامج الحاجات الأساسية، وباختصار عن طريق توفير البنية التحتية الأساسية لتمكين شعوب الجنوب من الوقوف على اقدامها، وفي عصر ما يسمى بحقبة (الشيخوخة) فان مشتري العالم هم في الواقع مورده المتصل، فهل هو دائماً يتذكر هذه الحقيقة ؟

ثالثاً – منظمة التجارة العالمية ومطالب الدول النامية :

بدأت مخاوف العالم النامي تتصاعد في مواجهة مطالب العالم المتقدم المستمرة في مسعاها لتحقيق المزيد من المكاسب والمغانم من حصاد العولمة والنظام التجاري العالمي وإخضاع أسواق الجنوب النامي والأقل نموا على السواء إلى منظومة تجارية جهنمية تقود في النهاية وبشكل متصاعد إلى المزيد من الرفاهية للشمال بارتكة الفات لتتصارع عليه الأغلبية الساحقة من دول الجنوب ولقد بدأت اولى تحذيرات العالم النامي حيال المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد بالدوحة خلال الفترة من ٩-١٣ نوفمبر في عام ٢٠٠١م، والذي لم تسمع أجندة عمله حتى الآن من خلال الصيحات التي أطلقها زعماء دول مجموعة الخمس عشره في قمة جاكرتا وعلى رأسهم الرئيس محمد حسني مبارك في كلمته التي ألقاها رئيس وزراء مصر الدكتور عاطف عبيد، وكلمة الرئيس روبرت موجابي رئيس زيمبابوي وكلمة السيد مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا وغيرهم من رؤساء دول العالم النامي التسعة عشر الذين حضروا المؤتمر. ولقد جاءت تحذيرات رؤساء القمة مدعمة بآراء العديد من الخبراء والمتخصصين الذين زخرت بهم الاجتماعات الموازية المصاحبة للقمة وممثلي وزراء التجارة والاقتصاد وممثلي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية متابعة في ساحة العالم الثالث التي جسد رئيسها العديد من مطالب العالم النامي حيال النظام التجاري العالمي، ولقد تركزت خلاصة الآراء على أن الخلل الذي أصاب النظام التجاري العالمي قد وضع منظمة التجارة العالمية في مفترق الطرق، ولابد من وقفة جادة لتصويب هذه الاختلالات وكان المكان والزمان المناسبين هما المؤتمر الذي أقيم بالدوحة وشملت اجندته على ثلاث قضايا مهمة تتلخص في الآتي: (١٢)

أولاً – إعادة التفكير في طبيعة وتوقيت تحرير التجارة :

١ – أن حجم المشكلات والاختلالات الحاصلة في التجارة العالمية يؤكد وجود الحاجة لإعادة التفكير في النموذج الغالب على السياسة التجارية والذي يدعم المضي في تحرير التجارة أمام دول العالم النامي،

والواقع انه لكي يحقق النجاح للسياسة التجارية فلابد أن يتحقق التوازن بين جانبين مهمين : الواردات والصادرات ومعظم الدول النامية لا تمتلك العوامل المطلوبة لاستمرار نمو الصادرات ومع ذلك تعاني ضغوطاً متواصلة لفتح الباب أمام الواردات بدعوى التحرير، ولو استمر هذا الخلل وهو واردات بلا ضوابط وقصور في الصادرات فسوف يؤدي ذلك لنتائج خطيرة مثل زيادة العجز التجاري والعجز في ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة الديون الخارجية وحمل ثقيل من الفوائد المستحقة لهذه الديون مما يعيق عوائق التنمية الاقتصادية وزيادة البطالة.

٢ أن التحرير التجاري لا ينبغي أن يتم التعجيل به كما لو كان هو الغاية في حد ذاته، بل المهم هو جدولة وتوقيت ونطاق التحرير (خاصة تحرير الواردات) والعوامل الأخرى المصاحبة للتحرير، وما دامت الظروف القائمة لا تؤدي إلى النجاح في المعنى في تحرير الواردات (أو تحرير الخدمات مما فيه الاستثمار)، بمعنى حدوث نتائج سلبية أقلها استمرار الكساد والتراجع الاقتصادي الذي تعانيه الدول النامية.

٣ إن الدول النامية بحاجة إلى سياسة متوازنة وحيز تتحرك خلاله بحرية وان تختار من بين الخيارات المطروحة ما يتفق مع ظروفها. لذلك لابد أن يتاح لها النطاق والمرونة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية في السياسيات التجارية، والاستثمار، والأموال والتكنولوجيا حتى لا تتوقف عملية التنمية نهائياً.

ثانياً – إعادة توجيه المنظمة تجاه التنمية باعتبارها على رأس أولوياتها :

إن الدبلوماسية التي تصدرت اتفاقية مراكش تعترف بأهمية الهدف الخاص باستمرار التنمية والحاجة لجهود إيجابية لضمان حصول الدول النامية على حصتها في التجارة العالمية بما يتماشى واحتياجات التنمية الاقتصادية بهذه الدول. ومع ذلك ففي التطبيق العملي لا تبدو التنمية كهدف أساسي لمنظمة التجارة العالمية لذلك فان الهدف الخاص بالتنمية يجب أن يتصدر أولويات منظمة التجارة العالمية خاصة أن الالتزامات المنظمة بالمساعدة في تنمية العالم الثالث والتي قطعتها على نفسها يجب أن تطبق فوراً وتحت الإشراف المنظمة.

كما أن تبني هذا الأسلوب سيدعل الدول النامية تسعى إلى تحقيق التحرير الملائم لظروفها بدلاً من وقوعها تحت ضغوط التحرير غير المنضبط وما يعقبه ذلك من مسار هائلة.

ثالثاً – إعادة التفكير في نطاق التفويض الممنوح لمنظمة التجارة العالمية تجاه بعض المسائل المعقدة ودور الهيئات الاخرى:

لقد آن الأوان لإعادة التفكير في نطاق التفويض الممنوح لمنظمة التجارة العالمية ولا تدخل في مسائل أخرى تتعلق بالعمل والبيئة وحقوق الملكية ومعايير العمل وغيرها. وكذا مراجعة المسائل الجاري بحثها حالياً في منظمة التجارة العالمية لتحديد ما ان كانت المنظمة هي المكان الملائم لمناقشة هذه الأمور. ولقد خلصت خبراء الاقتصاد وباحثو شبكة العالم الثالث ومستشار المنظمة نفسها، إلى انه كان خطأ فادحاً إدخال حقوق الملكية الفردية لمادة المناقشات خلال دورة اوروجواي وفي منظمة التجارة العالمية، لأنها ليست المكان الصحيح لمناقشتها والأخرى بدء خطوات جادة لنقل اتفاقية التريبس من المنظمة إلى جهة أخرى أكثر ملاءمة لمثل هذا. والخلاصة انه وبعد مرور ست سنوات على قيام منظمة التجارة العالمية حان الوقت لإجراء تقويم لنتائج دورة اوروجواي ولمراجعة الشكل المستقبلي للتجارة. لقد تناول نظام الجات القديم التجارة في المنتجات ولم تكن هناك هذه الاختلالات في التوازن لكون قطاع الصادرات الى الدول النامية ظل متمتعاً بحمائية عالية خاصة بمجالي الزراعة والمنسوجات. وفي الحقيقة فان الدول النامية كانت تتوقع ان هذين القطاعين سيظلان

مفتوحين لصادراتها إلى أسواق العالم المتقدم. ومع ذلك يظل هذان القطاعان مغلقان ست سنوات بعد انقضاء دوره اوروجواي. وفي الزراعة فان الرسوم المفروضة على العديد من الأصناف الزراعية ذات الأهمية للدول النامية مازالت عالية للغاية (بعضها تزيد رسومه عن ٢٠٠% وحتى أكثر من ٣٠٠%) كما أن الدعم المحلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد زاد من ٣٧٥ بليون دولار (متوسط سنوي عن الفترة الاساسية من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨) إلى ٣٢٦ بليون دولار عام ١٩٩٩ (وفقاً لبيانات المنظمة ذاتها) بدلاً من أن يتراجع هذا الدعم كما كان متوقعاً، لأن لزيادة في الدعم المسموح به كان مفروضاً أن توازي النقص في فئات الدعم المبينه في اتفاقية الزراعة. (١٣)

وفي الملبوسات فان أصنافاً قليلة من الصادرات للدول النامية هي التي تم استبعادها من ذائمة الحصص المحفضه للدول النامية رغم انقضاء أكثر من نصف فترة التنفيذ.

وفقاً للبيانات الصادرة عن المكتب الدولي للمنسوجات والملبوسات في يونيو ٢٠٠٠ فان بعض القيود المفروضة على الحصص (١٣ من ٧٥٠ بواسطة الولايات المتحدة، ١٤ من ٢١٩ بواسطة الاتحاد الاوروبي، ٢٩ من ٢٩٥ بواسطة كندا)، هي التي تم إلغاؤها، وهذا يثير الشكوك بشأن ما أن كانت كل أو معظم الحصص هي التي سيتم إلغاؤها بحلول عام ٢٠٠٥[١٤].

أن تنفيذ الدول النامية لالتزاماتها في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية قد جلب العديد من المشكلات لها، وهي تتضمن حظر إجراءات الاستثمار والدعم وهو ما جعل من الصعب تشجيع الصناعة المحليه، كما انه في مجال تحرير الواردات في القطاع الزراعي، فان هناك أخطاراً باتت تهدد صغار المزارعين الذين تواجه منتجاتهم منافسة غير عادلة من واردات مستوردة ارخص سعراً ومعظمها تلقى دعماً من حكومات الدول المتقدمة بأشكال خفية مما تسبب في رخص أسعارها، ذلك بالإضافة إلى الاثار التي سببها نظام القواعد الصحية والذي أدى لارتفاع أسعار الأدوية وكذلك نظام حماية براءة الاختراع الذي يسير عليه مؤسسات الشمال في مواجهة المواد البيولوجية التي مصدرها أساساً الجنوب، وانتهاء بالتكاليف الباهظة للوصول إلى التكنولوجيا الصناعية التي ترهق الدول النامية. إن هذه المشكلات تثير العديد من الشكوك حول قدرة الدول النامية سواء حالياً ومستقبلاً على المضي قدماً في تنفيذ استراتيجيات التنمية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

أولا : أن العولمه هي عبارة عن نتاج التطور التاريخي الذي حدث في قلب النظام الرأسمالي وهي ولادة طبيعية لهذا النظام وهي وسيلة لتصدير أزماته الخانقة التي يعاني منها هذا النظام الذي بدأت هياكله تتآكل كلها ومن هنا يمكننا القول ان العولمة هي اعلى مراحل الإمبريالية العالمية.

ثانيا : أن هذه المرحلة تعد من وجهة نظرنا واحدة ضمن مراحل خطرة مرت بها البشرية على الإطلاق. حيث يتمكن هذا العدد القليل من البشر ومن خلال أجهزة الكومبيوتر والانترنيت وفي غضون ثوان قليلة أن تسحب المليارات من أموال المضاربين العالميين لتترك أي بلد مدمر بعد أن تستنزف احتياطاته وتطيح بعملته الوطنية ليصبح عاجزاً عن النهوض بمهماته الاقتصادية ويبقى هذا البلد فريسة سهلة بيد الشركات المتعددة الجنسيات او بلدان دول الشمال لتنهش بجسده وبالتالي يفقد هذا البلد ارادته وسيادته.

ثالثاً : أن العالم اليوم يعيش كما أوضحنا توزيعاً غير عادل للثروة وانتقال امتلاك وسائل الإنتاج وتجليات ذلك تتضح بشكل لا يقبل اللبس بين دول الشمال ودول الجنوب التي تعاني من اضطهاد ودول الشمال وتعاني

من هيمنتها على كل مقدراتها وبالاخص تنميتها.

رابعاً : لو كانت بواعث العولمة هي تحقيق توزيعاً عادلاً للثروات بين الأمم والشعوب لوقفنا معها، ولكن عندما تكون العولمة وسيلة للهيمنة والاستعباد فان لذلك موقفاً معاكساً، خاصة وأن أهمية دراسة التعامل معها بشكل يفيد الدول النامية وبشكل يؤدي إلى مواجهة هذه التحديات بأسلوب علمي.

خامساً : أن خطورة الوضع الاقتصادي – السياسي – الاجتماعي في العالم اليوم يكمن في أن بين ٣٠ ـ ٥٠ مصرفاً وما تتراوح بين ١٠٠ ـ ٥٠٠ شركة إعلامية يسيطرون على العالم ويصنعون أو يدمرون الحكومات والسياسيين ويتحكمون بمصير جميع شعوب العالم أساساً على الاستغلال ويعمل على تحقيق أعظم الأرباح بكل الوسائل المتاحة له. وتأسيساً على ما تقدم يجب على الدول النامية قبل أن تحدد اختيارها أن تضع نصب عينيها كل هذه التساؤلات، كي تصل إلى الحقيقة الموضوعية والبواعث الحقيقية لترويج فكرة العولمة.

سادساً : إن سياسة رأس المال الأحتبي ستسيطر على سياسات التنمية المحلية. وبمرور الوقت سيفقد الاستقلال السياسي لهذه البلدان بعد أن تفقد استقلالها الاقتصادي الذي طالما ناضلت هذه الدول وشعوبها في سبيل تحقيقه لسنوات طويلة.

التوصيات :

أولاً : أن العولمة ليست حتمية تاريخية وإنما ولدت في جسد النظام الرأسمالي وترعرعت بداخله وهي من نتائجه ولا يمكن تعميمها حيث أكدت أحداث التاريخ منذ الأزل انه لا يمكن تعميم تجربة على كل شعوب العالم لما يتميز به كل شعب وامة وإقليم من خصوصيات لا تشابه الأخرى.

ثانياً : بناءً على ذلك فان العولمة الرأسمالية لابد من مواجهتها والعمل على الحد من تأثيراتها الخطيرة والسلبية على بقية الأمم والشعوب، وخاصة الدول النامية .

ثالثاً : أصبح من الواجب التفكير بشكل علمي وموضوعي لإيجاد السبل الكفيلة لمواجهة العولمة وبالرغم من أن دول الجنوب قد حققت خلال نصف القرن الماضي ولحد الآن تطوراً ملموساً في كافة مجالات الحياة أي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية.. وهي بذلك خلقت الأساس المادي والروحي الذي يمكن ان يؤهلها للانطلاق وتحقيق تنميتها فيما لو توافرت لديها الإرادة والإدارة اللازمتين لعملية النهوض المطلوبة لمواجهة الإخطار الناجمة عن العولمة.

رابعاً : كما نعلم أن عالم اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية وبدون الدخول في تكتلات اقتصادية كبيرة سوف لن يتمكن أي بلد في العالم لوحده من مواجهة ماكنة العولمة التي تستحق كل من يقف أمامها إلى هشيم محدود الإمكانيات فان تهيئة الظروف الموضوعية والذاتية أصبح شرطاً لا غنى عنه، لذا تأتي حتمية دخول الدول النامية لهذه التكتلات أو انشاء تكتلات خاصة بها.

خامساً : أن دول الجنوب تتمتع بإمكانيات مادية وبشرية هائلة ومن أهم الموارد المادية التي تمتلكها هذه الدول هو النفط الذي يمثل عصب الحياة بالنسبة لجميع دول العالم وأرخص مصدر للطاقة.. وبالتالي فان هذه الدول تحتاج الارادة والقيادة التي تتخذ القرار لتوظيف هذه الإمكانيات للمواجهة الحاسمة، لتسجح العولمة.

سادساً : أما بالنسبة للوطن العربي الذي يمثل جزءاً مهماً من دول الجنوب والذي يتمتع بإمكانيات مادية وبشرية فضلاً عن موقعه الجيوبولتكي فبإمكانه أن يلعب دوراً مهماً في عملية مواجهة العولمة إضافة

الأوروبية) يكون لها موقع نستطيع من خلاله مواجهة (العولمة الرأسمالية) بالشكل الذي يحفظ لنا هويتنا وحقوقنا ليمكننا من التفاعل مع ما يحدث من تطورات في العالم بشكل أفضل

سابعاً : لابد من توفير الحلول المثلى لأزمات البطالة التي تعاني منها هذه البلدان والذي سوف تتعمق بسبب عدم إمكانية هذه البلدان على توفير فرص عمل حقيقية بسبب الإختلالات الهيكلية لإقتصاداتها وتدهور حجم الاستثمارات فيها.

المصادر :

١- داود نلحمي، " ظاهرة العولمة "، شبكة الانترنيت، ٢٠٠١ ، ص : ٢.

٢ - د. محمد دلاقه، " العولمة الاقتصادية "، الطبعة الأولى، (بغداد : للطباعة والنشر، شباط ٢٠٠١)، ص ٢٩.

٣ - د. عبد الوهاب الأفندي، " قدر محتوم أم وهم جغرافي "، شبكة الانترنيت، ٢٠٠١، ص : ٢-٣.

4- Weston H. Agor , The Logic of Intuition : How top Executives Make Important Decisions , Globalization , 1999 , P : 44.

5- Pervin , L. A. , Globalization : Theory & ReseaSch , N. Y. , Willy publishing , 2000 , P : 20.

٦ – الملتقى، محي الدين، العولمة وإشكالية التنمية، اقتصاد دولة، ٢٠٠٠، ص : ٣٣.

7- Perrow , Charles , The understanding Globalization , 2000 , P : 35.

٨ - مرسي عطا الله، " إرهاب العولمة "، الجذور والأسباب والاحتمالات، شبكة الانترنيت، ٢٠٠١، ص : ٤-٦.

٩ - د. محمد شومان، " الإرهاب ومستقبل العولمة "، شبكة الانترنيت،٢٠٠١، ص : ٨.

١٠ - د. فاروق الناصيري، " العولمة والدول النامية "، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠١) ص : ٣٦ - ٣٨.

١١ - أي. كاه.جوجران، " العولمه ودمج الدول النامية "، شبكة الانترنيت، ٢٠٠١، ص : ٨.

١٢ - محمد فريد خميس، " اتفاقيات سلسلة التجارة العالمية "، شبكة الانترنيت،٢٠٠١، ص : ٢٠١.

13 - Simon , H., The Globalization , N. Y. , Macmillan , 2001 , P : 150.

14 - Thompson , John , Strategic Globalization , London , ITP CO., 2000 , P : 55.